

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الثالث

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (١٢٨)

سمايل ابي لجنه الشؤون الداخلية والدماع
ويديع جبريل اعمال الكلية القادم

المحترم

التاريخ : ٤ رجب ١٤٣٦ هـ

الموافق : ٢٣ ابريل ٢٠١٥ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير (الثامن والعشرين بعد المئة) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وعددها (٤) اقتراحات .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

مبارك سالم الحريص

التقرير الثامن والعشرون بعد المئة
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عــــن

١ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

بقانون الجنسية الكويتية

المقدم من السيد العضو / سعود نشمي الحريجي

٢ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

بقانون الجنسية الكويتية

المقدم من السيدين العضوين / صالح احمد عاشور ، خليل ابراهيم الصالح

٣ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

بقانون الجنسية الكويتية

المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي

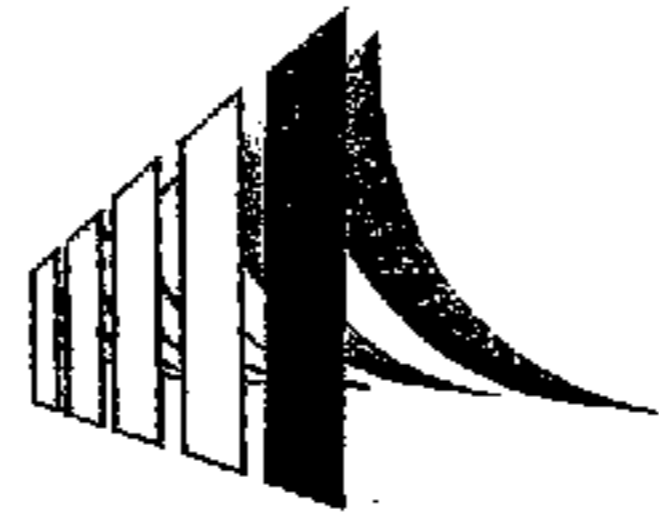
٤ - الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

بقانون الجنسية الكويتية

المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحات بقوانين المشار إليها الأول بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ ، والثاني بتاريخ ٢٠١٤/٤/٦ ، والثالث بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧ ، والرابع بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٤ ، لدراستها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ ، تبين لها أن الاقتراحات في مجملها تهدف إلى تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وذلك على النحو التالي :



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٢ -

الاقتراح بقانون الأول تضمن استبدال البند ثالثاً من المادة (٥) من قانون الجنسية بأن يكون منح الجنسية وفقاً لهذا البند لغير محددى الجنسية المسجلين لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ومن الجنسيات الأخرى بدون الإخلال بشروط استحقاق الجنسية ، على ألا يزيد عدد من يمنحون الجنسية الكويتية وفقاً لهذا البند على أربعة آلاف شخص سنوياً .

وقد تبين أن الهدف من الاقتراح بقانون الأول هو الإسهام بحل جزء من مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية من خلال إعطاء الشريحة المستحقة منهم الجنسية الكويتية .

الاقتراح بقانون الثاني يضيف فقرة جديدة إلى المادة الخامسة نصها الآتي :

- يكتسب الجنسية الكويتية كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأم كويتية وأب أجنبي.
- وللولد خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد ان يقرر اختيار جنسية أبيه .
- ويلغى الاقتراح بقانون البند (ثانياً) من المادة الخامسة .

وقد تبين أن الهدف من الاقتراح بقانون الثاني رفع معاناة الكثير من الكويتيات المتزوجات من أجنبي وذلك لأن الزواج من أجنبي أمر مباح شرعاً ولا يجوز أن تعاقب المرأة الكويتية بسببه .

الاقتراح بقانون الثالث تضمن استبدال بنص البند (أولاً) من المادة (٥) النص

التالي:

من أدى للبلاد خدمات جليلة ، ويعد من هذه الفئة ، ولهم الأولوية :

- ١ - زوجات وأبناء الشهداء من رجال القوات المسلحة والشرطة .
- ٢ - أفراد القوات المسلحة الذين شاركوا في الحروب العربية عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، سواء العاملين منهم في الخدمة أم المتقاعدين .
- ٣ - رجال الجيش والشرطة الذين شاركوا في صد العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ ، ومن أسر منهم وعاد للبلاد .

٤ - رجال الجيش والشرطة الذين شاركوا مع قوات التحالف في تحرير البلاد من الاحتلال العراقي .

٥ - رجال الجيش والشرطة الذين لازلوا على رأس عملهم .

٦ - أصحاب المؤهلات والكفاءات النادرة التي تحتاجها البلاد .

٧ - العاملون القدامى بشركات نفط الكويت .

وقد تبين أن الهدف من الاقتراح بقانون الثالث هو التقدير والعرفان من دولة الكويت للرجال الذين قدموا خدمات جليلة للبلاد .

الاقتراح بقانون الرابع فقد تبين أن مضمونه يتشابه مع المادة الأولى من الاقتراح بقانون الأول والمادة الثانية من الاقتراح بقانون الثالث .

وقد تبين أن الهدف من الاقتراح بقانون الرابع هو النص صراحة وبصفة دائمة على الحد الأدنى للتجنيس بحيث لا يقل عن أربعة آلاف سنوياً دون حاجة إلى إصدار قانون بديل كل عام .

وبعد الدراسة والبحث تبين للجنة أن الاقتراحات بقوانين تضمنت بعض المثالب والثغرات القانونية التي نوجزها بالآتي :

• الاقتراح بقانون الأول حدد عدد المتجنسين سنوياً في نفس المادة بالبند ثالثاً ، على عكس الوضع القائم في القانون الحالي الذي ينص على أن يصدر قانوناً بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذا البند ، وقد رأت اللجنة أن هذا التحديد في نفس المادة يقيد الجهات المختصة عند حصر أعداد مستحقي الجنسية وترى أن عدد التحديد قد يعيق الحل ، ومن الأفضل إبقاء النص السابق بترك العدد يحدد بقانون يصدر كل سنة .

• الاقتراح بقانون الثاني جعل الأصل في منح الجنسية أن يكون أبناء الكويتية المتزوجة من أجنبي كويتيون ولم يشترط الانفصال أو عدم استمرارية الزواج كما هو مطبق في القانون الحالي .

• الاقتراح بقانون الثالث عدّد الذين يجوز منحهم الجنسية الكويتية وفقاً لبند الأعمال الجليلة بأعطائهم الأولوية في استحقاق الجنسية وهذه المعايير لتوجيه السلطة المختصة في تحديد مفهوم الخدمات الجليلة والذي رأت اللجنة أنه من صميم اختصاص السلطة المختصة .

• الاقتراح بقانون الرابع رأت اللجنة أنه يجب الاكتفاء بالصياغة القانونية للبند رابعاً بمنح الجنسية لأبناء الشهداء من غير محددى الجنسية المسجلين لدى مكتب الشهيد ، وذلك بسبب عدم امكانية منح الجنسية لمن توفى .

على ضوء ما تقدم وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الآتي :

- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الأول بأغلبية الحاضرين من أعضائها (٣ : ١) .
- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الثاني بترجيح جانب الرئيس (٢ : ٢) .
- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الثالث بأغلبية الحاضرين من أعضائها (٣ : ١) .
- عدم الموافقة على الاقتراح بقانون الرابع بأغلبية الحاضرين من أعضائها (٣ : ١) .

وانبنى رأي الأقلية الموافقة على الاقتراحات بقوانين المشار إليها أعلاه على أن تطبيق قانون الجنسية أظهر بعض المثالب التي يجب معالجتها بتعديل القانون والأخذ بعين الاعتبار أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي فهم أولى بالتجنيس من زوجة الكويتي الأجنبية وغير محددى الجنسية وذلك بسبب رعاية الدولة لهم من ولادتهم إلى تخرجهم من الجامعة وهم الأولى من غيرهم خاصة أبناء الكويتية بالتأسيس .

State of Kuwait



دولة الكويت

- ٥ -

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبد الحميد عباس دشتي

المرفقات :

- نسخة من الاقتراحات بقوانين



١٥٧ / ٢٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

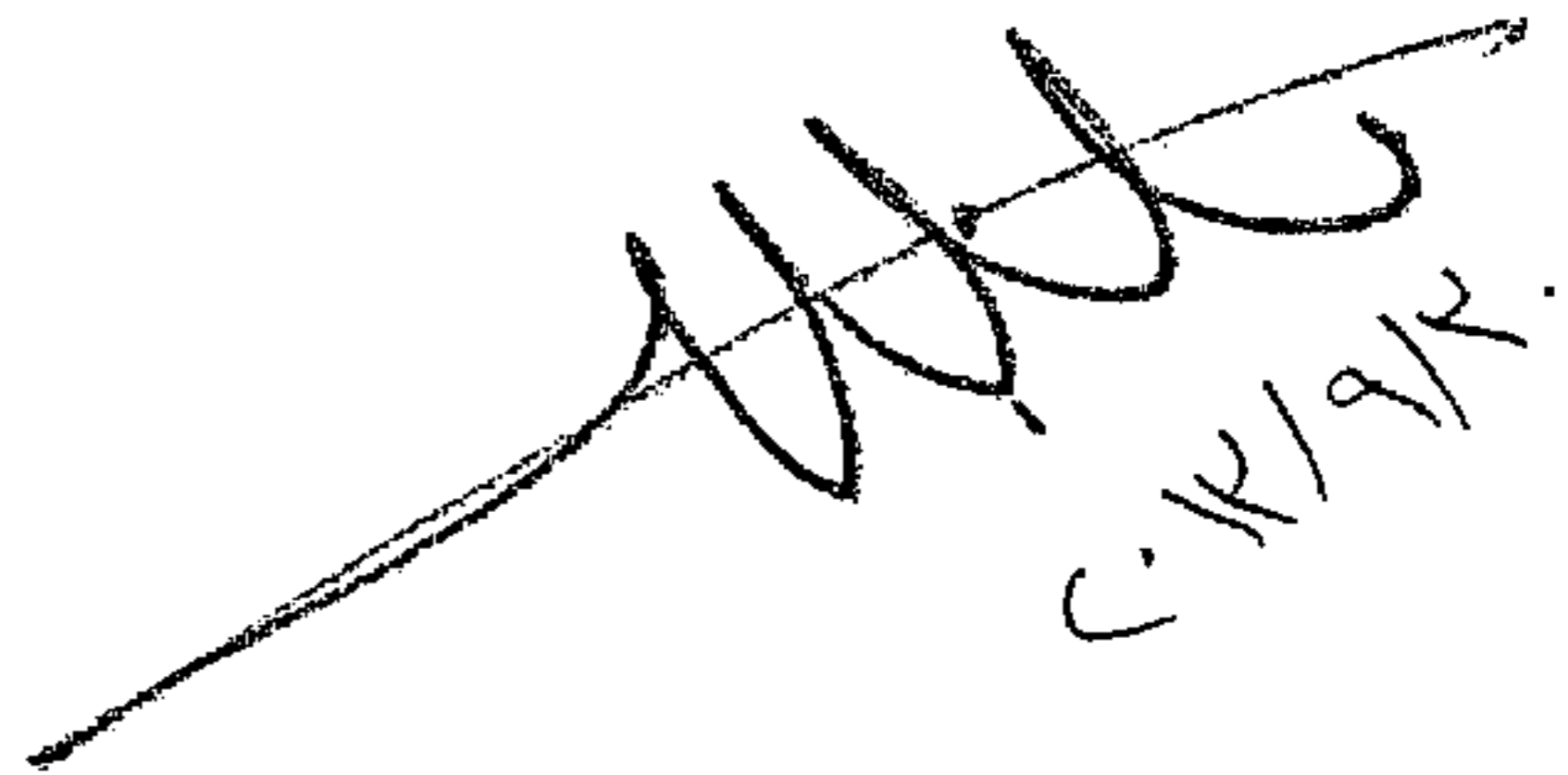
أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

سعود نشمي الخريجي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء


٢٠١٢/١٤



اقتراح بقانون

بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم رقم (٤٦٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

يستبدل بنص البند ثالثاً من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :

" من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع في حكم البند (ثالثاً) من هذه المادة، بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها، على أن تمنح الجنسية وفقاً لهذا البند لغير محددتي الجنسية المسجلين لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ومن الجنسيات الأخرى بدون الإخلال بشروط استحقاق الجنسية، على ألا يزيد عدد من يمنحون الجنسية الكويتية وفقاً لهذا البند على أربعة آلاف شخص سنوياً "

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري

رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية

- تعد قضية غير محددية الجنسية (البدون) من القضايا المهمة في المجتمع الكويتي وبلغ التراخي في وضع حلول لها ما يزيد على خمسين سنة على الرغم من أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية ، لذا جاء هذا المقترح بقانون الذي ينص على تعديل البند " ثالثاً " من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ في شأن الجنسية الكويتية بمنح الجنسية وفقاً لهذا البند لغير محددية الجنسية المسجلين لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أو من الجنسيات الأخرى بدون الإخلال بشروط استحقاق الجنسية وتحديد العدد الذي يجوز تجنسيه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص ، ولا شك أن إقرار مثل هذا القانون سوف يسهم بحل جزء من المشكلة من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية ، حقوقها التي طال انتظارها.



٢٧٢ / ٤٤٤
٦ أبريل ٢٠١٤

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

خليل إبراهيم الصالح

صالح أحمد عاشور

بحال لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

صالح
٢٧٢ / ٤٤٤



اقتراح بقانون
بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

تُضاف إلى المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه
فقرة جديدة نصها التالي :

" واستثناء من ذلك ، يكتسب الجنسية الكويتية كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأم كويتية
وأب أجنبي ، وللولد خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد أن يقرر اختيار جنسية أبيه ."

- مادة ثانية -

يلغى البند (ثانياً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

- مادة ثالثة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية**

لوحظ أن المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي وترزق منه بأولاد تعاني الكثير بسبب اعتبار أولادها أجنبان تبعاً لجنسية أبيهم ، وتظهر هذه المعاناة بوضوح عند التحاق الأولاد بالمدارس والجامعات وكذلك في الرعاية الصحية والبحث عن عمل ، مع أن الزواج من أجنبي أمر مباح شرعاً ولا تترتب عليه ولا يجوز أن تعاقب المرأة الكويتية بسببه.

ورفعاً لهذه المعاناة التي تقاسي منها كثير من الكويتيات ، أعد هذا الاقتراح بقانون الذي يضيف إلى المادة الخامسة من قانون الجنسية الكويتية فقرة جديدة تنص على أن يكتسب أولاد الكويتية التي تتزوج من أجنبي الجنسية الكويتية مع حفظ حقهم في اختيار جنسية أبيهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد.

وقد اقتضى ذلك بالضرورة إلغاء البند ثانياً من المادة الخامسة من قانون الجنسية.



٣٩٣٠٤٩

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عوييد العنزي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

ح. ط. ع.
٢٧/٤/٢٠١٤



اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

يستبدل بنص البند (أولاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :

مادة (٥) البند أولاً :

- من أدى للبلاد خدمات جليلة ، ويعد من هذه الفئة ، ولهم أولوية :
- (١) زوجات وأبناء الشهداء من رجال القوات المسلحة والشرطة.
 - (٢) أفراد القوات المسلحة الذين شاركوا في الحروب العربية عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، سواء العاملين منهم في الخدمة أم المتقاعدين.
 - (٣) رجال الجيش والشرطة الذين شاركوا في صد العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ ، ومن أسر منهم وعاد للبلاد.
 - (٤) رجال الجيش والشرطة الذين شاركوا مع قوات التحالف في تحرير البلاد من الاحتلال العراقي.
 - (٥) رجال الجيش والشرطة الذين لا زالوا على رأس عملهم.



(٦) أصحاب المؤهلات والكفاءات النادرة التي تحتاجها البلاد.

(٧) العاملون القدامى بشركات نفط الكويت.

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

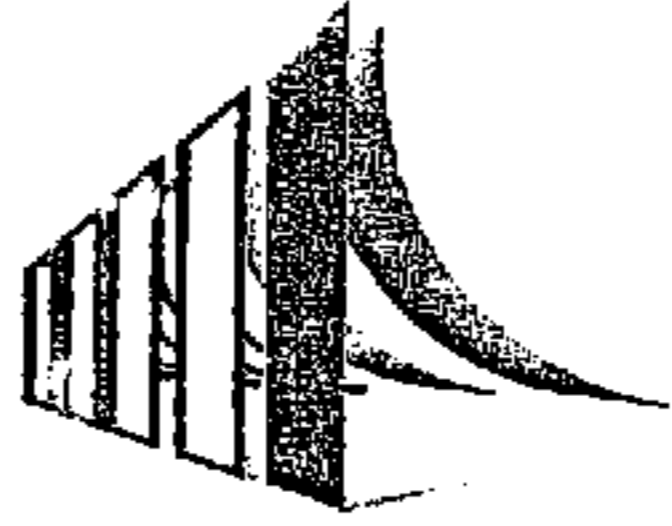
أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
لاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

ينص البند أولاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية على أنه يجوز " منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن أدى للبلاد خدمات جليلة " وقد ورد بالمذكرة التفسيرية في تفسير البند سالف الذكر بأنه يجوز منح الجنسية الكويتية لاعتبارات يعود بعضها بالنفع على المجتمع الكويتي كالشخص الذي يقدم خدمات جليلة لدولة الكويت فيجوز منحه الجنسية الكويتية وذلك تقديراً له وانتفاعاً به ، وتقديراً وعرفاناً من دولة الكويت لأولئك الرجال الذين قدموا خدمات جليلة للبلاد. لذا استجابة لهذه الاعتبارات ومثوبة لمن ضحوا من العسكريين في سبيل الوطن ، أو دافعوا عنه أو شاركوا في تحريره من الاحتلال العراقي الغاشم عام ١٩٩٠ ، وأيضاً أفراد القوات المسلحة الذين قاتلوا في الحروب العربية عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وزوجات وأبناء شهداء القوات المسلحة والشرطة ، ورجال الجيش والشرطة الذين ما زالوا على رأس عملهم ، بالإضافة إلى أصحاب المؤهلات والكفاءات النادرة التي تحتاجها البلاد، والعاملين القدامى بشركات نفط الكويت ، لهذا رؤى التقدم بهذا الاقتراح بقانون للنص على هذه الفئات ومنحها الأولوية في الحصول على الجنسية الكويتية.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٢٤ مارس ٢٠١٥

٥٨١ / ٧١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تهنئة طيبة وبهجة ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تعديل المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

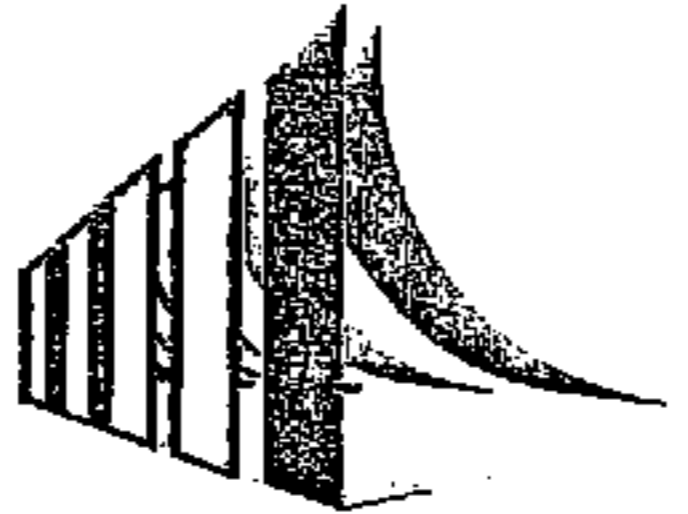
مع خالص التهنية ..

مقدم الاقتراح

عسكر عوييد العنزي

أحال ذلك لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ديوانه على السادة الأعضاء

عليه
٢٤ مارس ٢٠١٥



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

في شأن تعديل المادة (٥) من المرسوم

الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يستبدل بنص البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :

ثالثاً - من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله ، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع في حكم البند (ثالثاً) من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، على ألا يقل عدد من تم تجنيسهم سنوياً طبقاً لأحكام هذه المادة عن أربعة ألف شخص ، غالبيتهم من غير محددى الجنسية ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط طبقاً لهذه المادة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

(مادة ثانية)

يضاف بتدان جديدان (رابعاً) و (خامساً) للمادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصوصهما التالية :

رابعاً - الشهداء من غير محددى الجنسية وأبنائهم المسجلين لدى مكتب الشهيد.



State of Kuwait

دولة الكويت

خامساً - العسكريين وأبنائهم من غير محددى الجنسية الذين شاركوا ضمن القوات الكويتية في الحروب العربية أو في حرب تحرير الكويت ومقاومة الغزو العراقي.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن تعديل المادة (٥) من المرسوم

الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

وفق المادة (٥) من قانون الجنسية الكويتية ، يجوز على سبيل الاستثناء ، منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لثلاث فئات من الأشخاص تتوفر فيهم شروط معينة.

وقد جاء في البند (ثالثاً) من المادة ، أن يحدد العدد الذي يمنح الجنسية كل سنة بقانون يصدر لذلك الغرض وكان آخر ما صدر تنفيذاً لحكم المادة (٥) القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ ، بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية للعام ٢٠٠٧ ، لكن هذا القانون انتهى تطبيقه بنهاية السنة المذكورة ، كما لم يطبق القانون الذي أصدره مجلس الأمة المبطل في ديسمبر ٢٠١٢ ، بتجنيس ما لا يقل عن أربعة ألف من البدون ، وحيث أنه لم يصدر قانون بديل طيلة السنوات الثماني الماضية ، ونظراً لعدم النص صراحة على تجنيس فئة الشهداء وأبنائهم والعسكريين الذين شاركوا ضمن القوات الكويتية في الحروب العربية ، أو في حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي ، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون لإدخال التعديلات التالية على المادة (٥) :

أولاً : استبدال نص البند (ثالثاً) بنص جديد يشترط ألا يقل عدد المجنسين سنوياً عن أربعة ألف غالبيتهم من غير محددتي الجنسية.

ثانياً : إضافة بندين (رابعاً) و (خامساً) للمادة (٥) ليكون الشهداء من غير محددتي الجنسية وأبنائهم المسجلين بمكتب الشهيد ، وكذلك العسكريون وأبنائهم من غير محددتي الجنسية الذين شاركوا ضمن القوات الكويتية في الحروب العربية أو في حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي ،



State of Kuwait

دولة الكويت

ضمن الفئات المستحقة للتجنيس بموجب المادة (٥) من القانون ، نظراً لما قدموه من تضحيات
بدمائهم وأرواحهم دفاعاً عن الكويت وأرضها أو دفاعاً عن الأمة العربية.
ويهدف التعديل كذلك إلى النص صراحة وبصفة دائمة على الحد الأدنى للتجنيس بحيث لا يقل
عن أربعة ألف سنوياً دون حاجة إلى إصدار قانون بديل كل عام.